اقتصاد

17,4 مليار دولار حجم إنفاق موازنة الأردن

عمّان ـ **أنور الزيادات**

أقرّ مجلس النواب الأردني، أمس الأربعاء، مشروع قانون الموازنة العامة 2024 بأغلبية 89 صوتاً من أصل 114 حضروا الجلسة، وذلك بعد الاستماع لرد الحكومة على مشروع الموازنة وبعجز يقدر بنحو 2 مليار و68 مليون دينار، حسب وكالة الأنباء الأردنية (بترا). وتضمن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024، نفقات مقدرة بنحو 12,37 مليار دينار (17,44 مليار دولار)، وإيرادات عامة بنحو 10,3 مليارات دينار، بارتفاع 8,9% عن عام 2023. كما يتوقع ارتفاع الإيرادات المحلية إلى 9,6 مليارات دينار، أو ما نسبته 10% عن مستواها في العام 2023، نتيجة ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 10,2% لتصل إلى 7,2 مليارات دينار (10,1 مليارات دولار) من دون فرض أي ضرائب جديدة أو زيادة على الضرائب الحالية. وقال وزير المالية الأردني محمد العسعس رداً على مناقشات مجلس النواب الأردني التي استمرت على مدار 5 جلسات بدأت الأربعاء قبل الماضي، وتحدث خلالها 95 نائباً، إنّ «استقرار المالية العامة جزء أصيل من عوامل استقرار الأردن». وأضاف أنّ «الحكومة قامت بإصلاحات هيكلية عميقة وضعت فيها أسساً للاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي، ولم تركن الحكومة لحلول رفع المعدلات الضريبية التي كانت ستعصف بطبقتنا الوسطى، بل لاحقت من تهرب من الوفاء بواجبه الوطني الضريبي».

وبحسب العسعس، فقد «واكبت إعداد مشروع موازنة عام 2024 ظروفٌ غير مسبوقة وتحديات خطيرة من جراء الحرب الغاشمة على غزة»، مشيراً إلى أنّ «الإجراءات التي قامت بها الحكومة لاحتواء تعطل الملاحة في البحر الأحمر ستؤدي إلى الحد من الآثار التضخمية وانعكاساتها على المواطنين». وقال إنّ «معدل التضخم المحلي تمايز على المستويات المسجلة في المنطقة ودول العالم ليبلغ نحو 2,08% لعام 2023، وحافظت أسعار المواد الغذائية في الأردن على استقرارها النسبي حيث لم تتجاوز نسبة ارتفاعها 2,2% حتى نهاية عام 2023». ووفق العسعس، فإنّ «البيانات المالية تؤكد أن عجز الموازنة والدين العام في الأردن كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ضمن الحدود الآمنة». وبلغ عجز الموازنة بعد المنح لعام 2023 وفقاً للعسعس نحو 5,2% من الناتج المحلي الإجمالي. من جانبهم، انتقد عدد من أعضاء مجلس النواب الأردني خلال جلسات المناقشات، أرقام الموازنة وارتفاع خدمة الدين العام، مطالبين بتأمين صحي شامل، وتعزيز الاهتمام بقطاع الزراعة، ودعم صندوق دعم الطالب الجامعي، وإصدار عفو عام، وزيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين، العاملين والمتقاعدين، وتعديل قانون منع الإرهاب.

كما دعا النواب لدعم أهل قطاع غزة، وإغلاق المجال الجوي بوجه الطيران الإسرائيلي، ووقف تصدير الخضار لإسرائيل، وإلغاء كافة الاتفاقيات الموقعة مع دولة الاحتلال. كما انتقد النواب العمل مع صندوق النقد الدولي، وتآكل رواتب الموظفين بشكل واضح أمام ارتفاع الأسعار، وانخفاض القدرة الشرائية للسكان، داعين إلى محاربة الفساد بكافة أشكاله.

(الأناضول)

أزمة مياه في إسبانيا

تستعد برشلونة والمناطق المحيطة بها في إقليم كتالونيا شمال شرقي إسبانيا لفرض قيود أشد صرامة على استخدام المياه، وسط موجة جفاف تاريخية أدت لتقليص منسوب الخزانات إلى مستويات قياسية. يتوقع إعلان السلطات الكتالونية حالة طوارئ بسبب الجفاف، اليوم الخميس، في منطقة يقطنها ستة ملايين نسمة بعد انخفاض احتياطيات المياه إلى أقل من 16% من طاقتها الاستيعابية، وهو المعيار المحدد لتطبيق جولة جديدة من إجراءات توفير المياه، وفق ما قالت لورا فيلاغرا، المسؤولة في حكومة كتالونيا، لإذاعة (آر.إن.إي) الرسمية الإسبانية، أمس الأربعاء، مضيفة أن الوضع حرج، لذا يتعيّن اتخاذ إجراءات أشد صرامة من أجل توفير المياه. وستخفض حالة الطوارئ كمية المياه اليومية المسموح بها للأغراض السكنية والعامة من 210 إلى 200 لتر للشخص الواحد. كما سيشهد قطاعا الزراعة والصناعة تخفيضات.

لقطات

المركزي الصيني يضخ 76,58 مليار دولار

ضخ بنك الشعب الصيني (المركزي) 544 مليار يوان (حوالي 76,58 مليار دولار) في القطاع المصرفي، لتعزيز السيولة في السوق. وذكرت وكالة الأنباء الصينية، شينخوا، أمس الأربعاء، نقلا عن البنك المركزي، أن هذه

الخطوة تأتي بهدف الحفاظ على استقرار السيولة في النظام المصرفي عند نهاية الشهر الجاري. ويأتي ضخ هذه الأموال عبر عمليات إعادة شراء عكسية للأوراق المالية من البنوك التجارية من خلال تقديم عطاءات، مع الاتفاق على إعادة بيعها إليها مرة أخرى في المستقبل.

انخفاض الناتج السعودي

أظهرت بيانات رسمية، أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسعودية انخفض بنسبة 3,7% في الربع الأخير من العام الماضي، وذلك للربع الثاني على التوالي، إذ أثر تراجع الأنشطة النفطية على النمو الإجمالي. وكان الناتج المحلي الإجمالي للمملكة قد تراجع 4,4% في الربع الثالث من 2023، وهو أول انكماش فصلي له منذ جائحة فيروس كورونا قبل أربع سنوات، متأثرا بتخفيضات إنتاج النفط وتراجع أسعار الخام. وتضخ السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، نحو تسعة ملايين برميل يومياً، وهو ما يقل كثيراً عن طاقتها الإنتاجية البالغة نحو 12 مليون برميل يومياً بعدما خفضت الإنتاج في إطار اتفاق مع منظمة أوبك ومنتجي نفط آخرين. وأظهرت تقديرات الهيئة العامة للإحصاء، أن الأنشطة النفطية انخفضت 16,4% في الربع الأخير من 2023 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، فيما نما الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 4,3% على أساس سنوي وزادت الأنشطة الحكومية 3,1%.

ارتفاع «الصناعي» الكوري

ارتفع الناتج الصناعي لكوريا الجنوبية في العام الماضي بارتفاع الطلب على أشباه الموصلات والمركبات، في المقابل انخفضت مبيعات التجزئة والاستثمارات في ظل التباطؤ الاقتصادي. وأظهرت البيانات التي جمعتها وكالة الإحصاء، صعود الإنتاج الصناعي بنسبة 0,7% على أساس سنوي في 2023، على الرغم من تباطؤ النمو بنسبة 4,6% في عام 2022. كما انخفضت مبيعات التجزئة، وهي مقياس للإنفاق الخاص، بنسبة 1,4% على أساس سنوي العام الماضي، مع تراجع مبيعات المواد الغذائية والسلع غير المعمرة الأخرى وسط ارتفاع الضغوط التضخمية. وأوضحت البيانات التي أوردتها وكالة يونهاب، أمس الأربعاء، أنّ الاستثمار في المرافق انخفض بنسبة 5,5% العام الماضي، مقارنة بزيادة قدرها 3,3% في 2022.

أول مكاسب شهرية للنفط منذ سبتمبر بسبب البحر الأحمر

لندن ـ **العربي الجديد**

سجلت أسعار النفط أول مكاسب شهرية بنهاية يناير/كانون الثاني منذ سبتمبر/أيلول الماضي، إذ أدى تصاعد التوترات في البحر الأحمر إلى تحويل حركة الناقلات، بينما تترقب الأسواق صعوداً أكبر في الأسعار، وسط مخاوف من اتساع الصراع في الشرق الأوسط، لاسيما بعد تعرّض القوات الأميركية المتمركزة على الحدود السورية الأردنية إلى هجوم بطائرة مسيرة أسفر عن مقتل ثلاثة جنود وإصابة العشرات. وأغلق خام برنت القياسي العالمي تعاملات أمس الأربعاء، اليوم الأخير من الشهر، بالقرب من 82 دولاراً للبرميل، بزيادة تتجاوز نسبتها 7% عن ديسمبر/كانون الأول الماضي. وتنتظر السوق رداً أميركياً على الهجوم الذي أستهدف قواتها قبل خمسة أيام. وقال الرئيس جو بايدن إنه اتخذ قراراً بشأن كيفية الرد، دون تقديم تفاصيل، مضيفاً أن إيران مسؤولة عن توفير الأسلحة المستخدمة في الضربة، بينما نفت طهران تورطها وحثت الولايات المتحدة على استخدام الدبلوماسية لتخفيف التوترات. في السياق، قال ويل سونشغيل يون، كبير محللي السلع الأولية في شركة «إس آي سيكيوريتيز» ومقرها عاصمة كوريا الجنوبية سيئول : «كل الأنظار تتجه نحو الخطوة التالية لبايدن، والتي من المرجح أن تحدد اتجاه السوق». ويضغط المشرعون الأميركيون على بايدن للرد على الغارة. والتحدي الذي يواجهه الرئيس الأميركي هو إظهار الشدة دون إحداث قفزة في أسعار النفط في عام الانتخابات، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس. كذلك، تسببت هجمات الحوثيين في البحر الأحمر في ارتفاع أسعار النفط الشهر الماضي، لكن العرض القوي والمخاوف بشأن الطلب من المستهلكين الرئيسيين بما في ذلك الصين كبحت صعود الأسعار إلى مستويات أعلى. كما أثار تراجع السعودية المفاجئ عن خططها لزيادة الإنتاج تساؤلات حول توقعات الطلب على المدى الطويل. وأكد مايكل تران، المحلل في شركة «أر بي سي كابيتال ماركتس» الاستثمارية، أن «المخاطر الجيوسياسية تطورت بسرعة لتصبح واقعاً جيوسياسياً». مضيفاً، وفق تصريحات سابقة لبلومبيرغ: «في حين أن أسعار النفط العالمية لم تعكس بشكل كامل التوترات المتصاعدة في البحر الأحمر، فمن المرجح أن تحفز أحداث نهاية الأسبوع على إعادة تحديد النتائج المتوقعة لكل من أمن الإمدادات وكذلك أسعار النفط».

طاقة

حرب السفن تهدد اليمن بأزمة وقود وكهرباء

زادت مخاوف اليمنيين من ارتدادات اقتصادية عكسية لاتساع حرب السفن على البلاد، ولا سيما في ما يتعلق بالوقود والكهرباء

صنعاء ـ **محمد راجح**

بات اليمن على أبواب أزمة الوقود بسبب الأحداث المتصاعدة في البحر الأحمر والعدوان الإسرائيلي على غزة مع دخول الأحداث منعطفاً خطيراً على مستوى الممرات المائية والشحن التجاري الدولي، إذ وصل الأمر إلى تعرض عدة محافظات يمنية لهجمات صاروخية من قبل أميركا وبريطانيا في ظل توسع جماعة الحوثي باستهداف السفن الإسرائيلية والدول الداعمة لها منذ نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. وعززت مستجدات الأحداث المتصاعدة التي وصلت إلى أسواق النفط العالمية مع ارتفاع الأسعار بصورة تدريجية من مخاوف اليمنيين في مختلف المدن والمناطق من انعكاس ذلك على واردات اليمن وتراجع المعروض من الوقود وارتفاع تكاليف استيراده وأسعاره في الأسواق المحلية، بينما تشهد عدن العاصمة المؤقتة للحكومة المعترف بها دولياً تجدد أزمة الكهرباء، وعودة التيار للانقطاع لساعات طويلة وسط تحذيرات من خروج محطات التوليد كلياً عن العمل.

اضطراب الأسواق

الباحث المصرفي نشوان سلام، يؤكد في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن مشكلة الوقود تفاقم الأزمة المالية في اليمن بالتزامن مع استشعار الأسواق المحلية لما تشهده أسواق النفط العالمية من تغيرات واضطراب وارتفاع أسعار النفط ونفاد الوقود من محطات توليد الكهرباء. وأضاف: «يأتي ذلك بالتزامن مع إعلان البنك المركزي اليمني عن بدء استخدام الدفعة الثانية من الوديعة السعودية المخصصة لتمويل الواردات مثل الوقود حيث يستورد اليمن معظم احتياجاتها من الخارج». في السياق، عاشت صنعاء ومدن يمنية أخرى أياما عصيبة اندفعوا فيها إلى محطات البنزين للتزود بالوقود تحسباً لأزمة متجددة في المشتقات النفطية بعدما مروا بليال صعبة خبروها كثيراً بسبب الحرب والصراع الداخلي وذلك عشية الهجوم الأميركي البريطاني في 11 يناير/ كانون الثاني بعد تشكيل ما يسمى بتحالف الازدهار لحماية السفن في البحر الأحمر وباب المندب من هجمات الحوثيين المتواصلة حيث تؤكد سلطة صنعاء استهدافها للسفن الإسرائيلية، وسفن الدول المتعاونة معها. وسادت العاصمة اليمنية صنعاء حالة من الهلع في أوساط المواطنين، قبل أن تعود الأوضاع إلى وضعها المعتاد الذي يشوبه الحذر الشديد من تسبب تصاعد الأحداث في البحر الأحمر وخليج عدن في خنق تجارة الوقود وتعقيد استيراده عبر ميناء الحديدة شمال غربي اليمن. وفي صنعاء، تدافع المواطنون واصطفت المركبات أمام عدة محطات لتعبئة البنزين وسط وشمال وجنوب العاصمة اليمنية صنعاء، في وقت سابق، إضافة إلى تدافع المواطنين وازدحامهم في طوابير أخرى طويلة أمام محطات التعبئة الخاصة بغاز الطهو.

مخاوف شح الوقود

المواطن عمار المشني، أفاد في حديث لـ«العربي الجديد» بأنه توجه صباحاً لإحدى محطات الغاز المنزلي لتعبئة قنينة الغاز بكمية طارئة حيث كان ينتظرهم في المنزل اجتماع عائلي أسبوعي اعتادوا عليه. وأضاف أنه فوجئ عند توجهه إلى أقرب محطة من موقع سكنه شمال غربي صنعاء بوجود طابور طويل أمام المحطة من قبل مواطنين يريدون تعبئة أكثر من قنينة لغاز الطهو المنزلي، الأمر الذي اضطره للوقوف في الطابور لمدة وصلت إلى أكثر من أربع ساعات حتى وصل دوره، إذ اضطر لطلب تعبئة 20 لتراً بدلاً من 5 لترات التي أرادها بشكل طارئ للتعامل مع المتطلبات المنزلية العاجلة. لم تستمر هذه الحالة أكثر من يومين قبل أن تعود الأوضاع إلى حالتها السابقة مع توفر البنزين الذي يتم تداوله بالتسعيرة الجديدة المرتفعة التي فرضتها السلطات المعنية في اليمن قبل نهاية العام 2023. ويبدي عامل في محطة بنزين، أيمن مصطفى، لـ«العربي الجديد»، استغرابه من الهجوم المفاجئ والمباغت للسيارات والمركبات منذ الصباح الباكر أمام محطات التعبئة التي يعمل فيها ولا يدري ما هي المشكلة التي حصلت حتى يسارع ملاك المركبات للاصطفاف في طوابير؟

حالة استنفار

من جانبه، أكد عامل آخر في محطة تعبئة للبنزين ماجد عبد القادر، لـ«العربي الجديد»، أن هناك توفراً لجميع أنواع الوقود ليس على مستوى المحطة التي يعمل فيها بل في مختلف المحطات العاملة في العاصمة اليمنية صنعاء. ورصدت جولة لـ«العربي الجديد»، ما تعيشه بعض المدن اليمنية من حالة قلق واستنفار بسبب تطورات الأحداث المتلاحقة في البحر الأحمر وتبعاتها المتوقعة على الأسواق وتجدد أزمات الوقود التي عصفت باليمن طوال السنوات الماضية من عمر الحرب والصراع التي شهدتها البلاد. المواطن هاني شرف، من سكان مدينة عدن، قال لـ«العربي الجديد»، إن مثل هذه الأزمات لا تتوقف عند حدود مناطق أو مدن معينة في اليمن في ظل تعدد السلطات الحاكمة، بل تشمل جميع المحافظات والمدن مثل عدن المتخذة عاصمة مؤقتة من قبل الحكومة المعترف بها دولياً والتي شهدت ارتفاعا مفاجئا للبنزين أكثر من مرة خلال الشهرين الماضيين. وتتداول صنعاء وعدن ومختلف المدن في اليمن منذ 11 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي تسعيرة جديدة للوقود، بعدما أقرت السلطات المعنية في صنعاء إضافة 500 ريال إلى السعر المتداول لكل من البنزين والديزل، فيما زادت الصفيحة الواحدة من البنزين في عدن ومناطق الحكومة المعترف بها دولياً بنسبة تزيد على 10%.

ارتفاع أسعار البنزين في مناطق حكومة عدن بأكثر من 10%

ارتفاع الأسعار

وبموجب قرار الشركة اليمنية العامة للنفط التي تديرها سلطة الحوثيين في صنعاء الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي 2023، زاد سعر صفيحة البنزين (20 لترا) من 9000 ريال إلى 9500 ريال، فيما زادت الصفيحة الواحدة من البنزين في عدن إلى 25700 ريال من 25000 ريال (17 دولارا)، علماً أن هناك نظامين مختلفين لتداول العملة المحلية إذ يصل سعر صرف الريال في عدن ومناطق الحكومة اليمنية إلى نحو 1540 ريالا للدولار الواحد، ونحو 530 ريالا في صنعاء. وعزت السلطات اليمنية في كل من عدن وصنعاء غلاء الوقود إلى ارتفاع تكاليف الواردات التي زادت خلال الفترة الماضية نتيجة للأحداث المتصاعدة في المنطقة، بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة وحالة الاضطراب وعدم الاستقرار في أسواق النفط العالمية. ويستبعد الباحث الاقتصادي منير القواس، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن تكون هناك أزمة مستفحلة في الوقود كالتي شهدها اليمن خلال السنوات الست الأولى للحرب والصراع الدائر في البلاد منذ العام 2015، إذ تسبب ذلك في أكبر أزمة إنسانية على مستوى العالم وفق تصنيف الأمم المتحدة. ويرى أن هناك توجهاً أمميا وعربيا وخليجيا لإيجاد حل نهائي للصراع في اليمن وفق خريطة الطريق المتوافق عليها أخيراً من قبل جميع الأطراف، والتي من أهم بنودها تسهيل دخول الواردات من الوقود والغذاء عبر ميناء الحديدة الذي يخدم المناطق والمحافظات الواقعة تحت سيطرة الحوثيين ومختلف الموانئ اليمنية الأخرى، مشيراً إلى أن مثل هذه الأوضاع لا تخلو في نهاية المطاف من المستغلين الذين تعودوا استثمار مثل هذه الأوضاع والتطورات المتصاعدة للأحداث بهدف تحقيق مكاسب خاصة على حساب معاناة المواطنين.

موجة غلاء جديدة للوقود في اليمن (فرانس برس)

انكماش القطاع النفطي

قال البنك الدولي، في تقرير صدر خلال شهر اكتوبر/ تشرين الاول الماضي، ان القطاع النفطي في اليمن واجه انكماشا كبيرا، وذلك بسبب الحصار الذي فرضه الحوثيون على صادرات النفط، وادى الى خفض متوسط الانتاج اليومي من الهيدروكربونات من 61600 برميل في عام 2021 الى 51400 برميل في عام 2022، واشار الى ان الاقتصاد اليمني اظهر مؤشرات الى التعافي في عام 2022، وان البلاد تواجه تحديات مستمرة.

مقابلة

اجراها **زيد الدبيسية**

قال مدير عام شركة الصوامع الاردنية عماد الطراونة، ان الشركة الحكومية تعمل على تعزيز المخزون الاستراتيجي الغذائي، مع دعم القطاع الخاص لمواجهة ارتفاع كلفة الشحن

عماد الطراونة

الاردن يدعم القطاع الخاص لمواجهة ارتفاع اجور الشحن

نسعى إلى تعزيز المخزون الاستراتيجي من المواد الغذائية

■ ما هي إجراءاتكم للتعامل مع الضغوط التضخمية الناتجة عن اضطرابات البحر الأحمر والعدوان على غزة؟

تنطوي المرحلة الحالية على تحديات كبيرة تهدد سلاسل التوريد والأمن الغذائي للعديد من البلدان ومن بينها الأردن. وتعمل الشركة التي هي بالأصل مملوكة بالكامل للحكومة على الانسجام مع التوجهات الرسمية للتحوط لمواجهة بوادر ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً وسعيها لتوفير حلول من شأنها الحد ما أمكن من تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة واضطرابات البحر الأحمر وباب المندب، كما تأتي مساهمتها إدراكاً من مجلس إدارة الشركة العامة الأردنية للصوامع والتموين للدور الذي أنشئت من أجله كشركة حكومية وذراع تخزيني لوزارة الصناعة والتجارة والتموين ودعم توجهات الحكومة في تحفيز القطاع الخاص للعب دوره تجاه المساهمة في تحقيق مخزون استراتيجي آمن وفعال والتحوط لتوفير السلع الأساسية والضرورية للمواطن الأردني بأسعار معقولة.

■ بماذا تساهم الشركة في تعزيز المخزون الغذائي؟

الأمن الغذائي للأردن وتعزيزه أولوية في كافة الأوقات ويتم التركيز عليه أكثر في أوقات الأزمات، والشركة قدمت مساهمتها بخدماتها التخزينية ضمن المستودعات الجافة والمبردة بسعر الكلفة وبأقل ما نسبته 40% عن أسعار المستودعات في السوق وذلك لخدمة توجهات الحكومة ومساعيها لتشجيع موردي القطاع الخاص والمؤسستين الاستهلاكيتين المدنية والعسكرية للتحوط بتخزين المواد الغذائية الأساسية التي تخطط الحكومة للاحتفاظ بها إضافة إلى ترك مجال عدالة توزيع المساحات بين الموردين وتجار ومنتجي المواد الغذائية. ومن هنا تركز الشركة حاليا على مساعدة القطاع الخاص للتحوط والحصول على أكبر كميات ممكنة من السلع الغذائية الأساسية والحد من تأثرها بارتفاع أجور الشحن البحري وبالتالي ضبط الأسعار وتفادي ارتفاعات غير مبررة خلال الفترة المقبلة.

■ ما أبرز الخدمات التي تقدمونها من خلال الشركة؟

كون الشركة حكومية وتمثل الذراع التخزيني لوزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية والقطاع الخاص، فإننا نقدم خدمات التخزين في المستودعات الجافة والمبردة بسعر الكلفة للقطاع الخاص وللمؤسسة الاستهلاكية المدنية والمؤسسة الاستهلاكية العسكرية، وذلك لمساعدة الحكومة في تسهيل عمل القطاع الخاص وتخفيف الكلف وتحفيزهم للعب الدور المتوقع منهم تجاه التحديات الغذائية العالمية المقبلة، حيث وجه مجلس الوزراء الشركة لتسهيل إجراءات تخزين السلع للقطاع الخاص وبأسعار مخفضة وتحفيزية.

ويساهم ذلك في الحد من انعكاس ارتفاع أسعار الشحن على السوق المحلي والمحافظة على استقرار أسعار السلع الغذائية قدر المستطاع.

وفي الجانب الآخر، فإن إدارة الشركة تتطلع بعناية إلى موضوع ضبط مراكز كلف التخزين والمحافظة على المخزون الاستراتيجي والسلع الأساسية.

■ كيف تساهمون في دعم قدرات بناء مخزون من مادتي القمح والشعير؟

تعنى الشركة بحفظ وإدارة المخزون الوطني الاستراتيجي من الحبوب والغذاء في جميع أنحاء الأردن بالتناغم مع سياسة وزارة الصناعة والتجارة والتموين وخططها التموينية في استيراد مادتي القمح والشعير. وتتحمل الشركة العامة الأردنية للصوامع والتموين مسؤوليتها من خلال انتشار مجمعاتها في أقاليم المملكة وتنوع أنشطتها بين صوامع تخزين ومطحنة ومستودعات مبردة وجافة إضافة إلى تفريغ بواخر الحبوب في ميناء العقبة. والشركة تسعى لزيادة القدرات التخزينية خلال الفترة المقبلة، والآن مخزون الأردن من القمح يكفي الاستهلاك المحلي 10 أشهر والشعير 8 أشهر.

■ ما هي مساعيكم لزيادة الاستطاعة التخزينية لمختلف السلع الغذائية الأساسية؟

تسعى الشركة إلى الاستمرار بتحسين ظروف التخزين في المستودعات الجافة والثلاجات بالصورة التي تلبي حاجة السوق المحلي، حيث تضم مجمعاتها مجموعة كبيرة من ثلاجات التبريد والتجميد بالإضافة إلى مساحات واسعة من المستودعات والهناجر. وتقدم الشركة خدمة تأجير المستودعات المبردة والجافة للقطاعين العام والخاص وتوفر أفضل شروط التخزين والمناولة والمحافظة على سلامة المخزون والبيئة المحلية، بالإضافة إلى العديد من الخدمات المساندة الأخرى مثل خدمة فحص العينات.

أخبار

«قطر للطاقة»: 4 عقود لتطوير حقل الشاهين

أعلنت شركة قطر للطاقة إرساء 4 عقود رئيسية للهندسة والمشتريات والبناء والتركيب بقيمة 6 مليارات دولار تتعلق بالمرحلة التالية لتطوير حقل الشاهين البحري، أكبر حقل نفط في قطر، لزيادة الإنتاج بحوالى 100 ألف برميل يومياً.

وبحسب بيان الشركة، أمس الأربعاء، تأتي ترسية العقود كجزء من مشروع «رؤية» الذي يعتبر المرحلة الثالثة لتطوير حقل الشاهين منذ تولي شركة نفط الشمال، وهي مشروع مشترك بين شركة قطر للطاقة 70% وتوتال إنرجيز 30%. تشغيل الحقل في شهر يوليو 2017. وتبلغ قيمة العقود الأربعة، والتي تشمل نطاقات عمل مختلفة، ما يزيد على 6 مليارات دولار، إذ تم إرساؤها على كل من: تحالف شركات ماكديرموت الشرق الأوسط وتشينغدا ماكديرموت وتشوان للهندسة البحرية لتنفيذ عقد الهندسة والمشتريات والبناء لـ9 منصات إنتاج بقيمة تبلغ حوالى 2,1 مليار دولار.

العراق: مشاريع استثمار بالغاز في حقل الحلفاية

أكد وكيل وزارة النفط العراقية لشؤون الغاز، عزت صابر، على أهمية الإنجاز الذي يتحقق في شركة نفط ميسان باستثمار الغاز المصاحب للعمليات النفطية من حقل الحلفاية بمحافظة ميسان، مبينا أنه يمثل إضافة مهمة ونوعية إلى الإنتاج الوطني من الغاز المستثمر، بإيقاف حرقه وتحويله إلى طاقة مفيدة. وأضاف صابر، خلال جولة تفقدية لشركة نفط ميسان، أن هذه الزيارة تأتي بتوجيه من نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الطاقة وزير النفط؛ لمتابعة مشاريع استثمار الغاز المصاحب في حقل الحلفاية، والذي من المؤمل الاحتفال بإنجازه نهاية الربع الأول من هذا العام، مشيراً إلى أن غاز الحلفاية يمثل إضافة مهمة للإنتاج الوطني من الغاز بمعدل 300 مليون قدم مكعبة قياسية. ومن جهته، قال مدير عام شركة نفط ميسان، حسين كاظم

لعيبي، إن المشروع يتكون من وحدتين للطاقة وبواقع 150 مليون قدم مكعبة قياسية لكل وحدة، إلى جانب إنتاج الغاز السائل بمعدل 2300 طن باليوم، وكميات جيدة من المكثفات والكبريت.

نمو الإصدارات الخليجية للسندات والصكوك

ارتفع إجمالي الإصدارات الأولية للسندات والصكوك الخليجية خلال عام 2023 بنحو 20,3% إلى 95,3 مليار دولار، مقابل 79,2 مليار دولار عام 2022. كما ارتفع إجمالي عدد الإصدارات الخليجية الأولية من السندات والصكوك ليصل إلى 224 إصداراً خلال عام 2023، مقارنة بـ201 إصدار خلال العام السابق له، وذلك وفق تقرير شركة المركز المالي الكويتي، الصادر أمس الأربعاء. تصدّرت السعودية من حيث إجمالي قيمة الإصدارات الأولية للسندات والصكوك الخليجية خلال عام 2023 بقيمة 52,5 مليار دولار، وهو ما يمثل 55,1% من الإجمالي، وتليها الإمارات بنسبة 31,5% أو ما يعادل 30 مليار دولار. وبلغت حصة الإصدارات البحرينية 5,3 مليارات دولار وهو ما يمثل 5,6%، فيما بلغت حصة الإصدارات القطرية 4,7 مليارات دولار بما يمثل 4,9%. كما بلغت حصة الإصدارات العمانية 1,9 مليار دولار، وهو ما يمثل 1,9%، في حين بلغت حصة الإصدارات الكويتية 0,8 مليار دولار من خلال 5 إصدارات.

فروض

مصر تقترب من اتفاق مع صندوق النقد

قالت مصادر إن الحكومة المصرية توصلت إلى اتفاق مبدئي مع وفد صندوق النقد الدولي الموجود في القاهرة حالياً لزيادة قيمة القرض، مقابل لجوء الحكومة لتعويم الجنيه

توصلت إلى اتفاق مبدئي مع وفد صندوق النقد الدولي الموجود في القاهرة حالياً لزيادة قيمة القرض، مقابل لجوء الحكومة لتعويم الجنيه. وأشارت المصادر إلى أن قيمة القرض سترتبط بطريقة تعويم الجنيه (تحرير سعر الصرف) هل هو كامل أم مدار، ومن ثم سترتبط الزيادة بمدى التخفيض في قيمة العملة المحلية. وترتبط في حال تنفيذه، فسيُعلن عن اتفاق مع الصندوق لتوسيع برنامج التسهيل الممدد الحالي خلال الأسبوع المقبل. وتتداول العقود الآجلة غير القابلة للتسليم لأجل 12 شهرا عند 63 جنيها للدولار في الأسواق الدولية، في حين تشير تعاملات شهادات الإيداع الدولية إلى تسعير الدولار ضمنيا فوق مستوى 70 جنيها.

ولم تُفصح المصادر عن قيمة القرض الجديد بعد الزيادة، والتي كانت ضمن محاور مناقشة بعثة الصندوق خلال زيارتها إلى القاهرة. ونقلت نشرة «إنتربرايز» الاقتصادية المحلية، أمس، عن وسائل إعلام مصرية أن قيمة القرض ربما ترتفع إلى 7 أو 9 مليارات دولار لسد الفجوة التمويلية التي تواجهها الحكومة المصرية خلال العام 2024. ونقلت النشرة عن 4 مصادر تأكيدهم أن قيمة القرض سترتفع إلى 9 مليارات دولار، فيما قالت 3 مصادر أخرى إن قيمة الاتفاق قد تصل إلى 6 مليارات دولار. وأشارت النشرة إلى أن قيمة القرض سترتبط بآلية تعويم الجنيه (تحرير سعر الصرف) هل هو كامل أم مدار، ومن ثم سترتبط الزيادة بمدى التخفيض في قيمة العملة المحلية. وترتبط في حال تنفيذه، فسيُعلن عن اتفاق مع الصندوق لتوسيع برنامج التسهيل الممدد الحالي خلال الأسبوع المقبل. وتتداول العقود الآجلة غير القابلة للتسليم لأجل 12 شهرا عند 63 جنيها للدولار في الأسواق الدولية، في حين تشير تعاملات شهادات الإيداع الدولية إلى تسعير الدولار ضمنيا فوق مستوى 70 جنيها.

ولم تُفصح المصادر عن قيمة القرض الجديد بعد الزيادة، والتي كانت ضمن محاور مناقشة بعثة الصندوق خلال زيارتها إلى القاهرة. ونقلت نشرة «إنتربرايز» الاقتصادية المحلية، أمس، وفق شهادات الإيداع الدولية لسهمي البنك التجاري الدولي وشركة إيديتا للصناعات الغذائية نحو 80 جنيهاً للدولار، بينما يبلغ سعره في السوق الرسمية 30,9 جنيها. وقالت مصادر مصرية إن الحكومة تمديد الزيارة. ووفقا لوكالة «رويترز»، فإن «إحياء الاتفاق يتوقف إلى حد كبير على مدى وسرعة خفض قيمة العملة المصرية»، حيث يطالب الصندوق بالانتقال إلى سياسة سعر صرف مرنة، وتسريع عملية بيع الأصول، والحد من مشاركة الدولة في الاقتصاد، وإبطاء الإنفاق الحكومي خصوصا على مشاريع البنية التحتية، وأيضا حزمة حماية اجتماعية إضافية.

وإضافة إلى مفاوضات رفع قيمة قرض الصندوق، فإن هناك توجها لدى الحكومة لإعادة جدولة مستحقات الصندوق خلال العام الجاري، والتي تتجاوز 6 مليارات دولار. وإذا توصل وفد الصندوق إلى اتفاق مع الحكومة المصرية، فسيعرض بنوده على المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي للحصول على موافقته.

(العربي الجديد)

الانخفاض لموقعات نمو الاقتصاد المصري الى 3% (خالد دسوقي/ فرانس برس)

لبنان

عودة الطوابير أمام محطات الوقود

بيروت ـ **رينا الجمّال**

عاد مشهد طوابير السيارات أمام محطات الوقود إلى الواجهة في لبنان، بعد قرار الشركات المستوردة للنفط التوقف عن الاستيراد وتسليم المحروقات ابتداءً من أمس الأربعاء بسبب رفضها شملها بالضريبة الاستثنائية الواردة في موازنة العام 2024. وسارع المواطنون إلى محطات الوقود لتعبئة خزانات سياراتهم بالبنزين في ظلّ مخاوف من نفاد المادة أو إقفال المحطات أبوابها أو ترشيد التوزيع واستغلالهم من قبل التجار، خصوصاً أن شبح الأزمة لا يفارقهم ولا سيما منذ اشتداد الأزمة الاقتصادية، أواخر عام 2019. وشدد عددٌ من أصحاب محطات الوقود، في شمال بيروت، لـ«العربي الجديد»، على أنّ «المادة متوافرة حتى أمس وهناك مخزونٌ يكفي». وأكد موزعو المحروقات «استمرارهم في توزيعها، لكن كلّما طال قرار الشركات أقترب من أزمة حقيقية مع نفاد الكميات».

واعترضت الشركات المستوردة للنفط على الضريبة الاستثنائية الواردة في موازنة العام 2024 التي أقرّها مجلس النوّاب مساء الجمعة الماضي، والتي تشمل الشركات المستفيدة من سياسة الدعم، ومنصة صيرفة التابعة لمصرف لبنان المركزي، خلال الأزمة. وأوضحت في بيان لها أول من أمس أنه مع بدء الأزمة المالية في لبنان نهاية عام 2019 وما تلاه من تعثر الدولة اللبنانية عن الإيفاء بالتزاماتها المالية، وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية، واستمرار وزارة الطاقة والمياه في إصدار جدول تركيب بيع المحروقات السائلة من المستهلك اللبناني، بتسعير ثمن مبيع المحروقات بالليرة اللبنانية من دون الاعتداد بسعر الصرف الفعلي، طلبت الشركات المستوردة من الوزارة تسعير مواد البنزين والديزل والغاز المنزلي «بوتان، بروبان» بالدولار بدل الليرة، لكي تتمكن من الاستمرار بالدفع للموردين الأجانب في عملية الاستيراد ذاتها، وبالتالي الاستمرار في استيراد هذه المواد الحيوية وتأمينها بشكل منتظم للسوق المحلي. وأضافت: «رفضت وزارة الطاقة هذا الطلب، وقرّرت الاستمرار بتسعير هذه المواد من المستهلك بالليرة اللبنانية حسب جدول تركيب الأسعار الرسمي، وطلبت الحكومة اللبنانية من مصرف لبنان تأمين الدولار للشركات المستوردة حسب سعر الصرف المعتمد في جدول تركيب الأسعار، ضمن ارتفاع سعر صرف الدولار على المستهلك اللبناني». وإذ ذكّرت الشركات في بيانها بالية الدعم للمستهلك التي اعتمدتها الحكومة اللبنانية بالتشاور والتنسيق مع مصرف لبنان، أكدت أن المستفيد الحصري والوحيد من دعم مواد البنزين والديزل والغاز المنزلي «بوتان، بروبان» كان المستهلك اللبناني ولا طرف آخر سواه، مشيرة إلى أن الشركات المستوردة للنفط كانت تلعب فقط دور الوسيط بين الدولة اللبنانية والمستهلك لتنفيذ آلية الدعم التي اعتمدتها الحكومة ولم تستفد بتاتاً من الدعم. وقالت إن «المستهلك يشتري المواد بالليرة اللبنانية، والشركات تودع المبالغ بالليرة اللبنانية لدى مصرف لبنان، والأخير يحوّل هذه المبالغ إلى الدولار، بموجب سياسة الدعم، لكي تتمكّن الشركات من إعادة شراء المواد من الخارج، حيث لا يدخل أي دولار أميركي في حساب الشركات بالاستناد إلى آلية الدعم».

ولفتت إلى أنه «لا زيادة على هامش الربح غير الصافي للشركات المستوردة، لكي يؤدي أو يبرر فرض الغرامة أو الضريبة ونسبتها المتداولة أو ضريبة أو غرامة استثنائية، وقد بقي الهامش ذاته قبل وأثناء الأزمة ولغاية تاريخه».

واعتبرت الشركات أن «إقرار ما يتم تداوله من فرض غرامة أو ضريبة استثنائية يؤدي إلى تدمير القطاع والإغلاق الحتمي، وهو في جميع الأحوال في غير محلّه الواقعي والقانوني والضرائبي والدستوري الصحيح، ويستحيل تنفيذه، وهو يخفي استملاكاً مُقنّعاً للشركات المستوردة وذلك بإصدار تكاليف ضريبية بمبالغ خيالية تفوق قيمة الشركات». تبعاً لذلك، أعلنت الشركات التوقف عن تسليم مواد البنزين والديزل والغاز، اعتباراً من صباح أمس، والتوقف لاحقاً عن الاستيراد عند نفاد المخزون، في حال عدم إيجاد حلول، وذلك كتدبير تحذيري حتى معالجة الأمر، مع إبدائها استعدادها حينها لفتح أبوابها وتأمين الكميات للسوق المحلي حتى خلال أيام الأحداث. في الإطار، استنكرت نقابة مالكي ومستثمري معامل تعبئة الغاز المنزلي في لبنان، القرار الذي صدر بتوقف تسليم مادة الغاز بسبب فرض غرامات على شركات الاستيراد.

مال وسياسة

تشهد بروكسل اليوم الخميس، قمة حاسمة لتمرير دعم سخي لأوكرانيا لمساعدتها في الصمود أمام روسيا، بينما يواجه الاتحاد الأوروبي مأزقاً معقداً لإثناء المجر عن عرقلة المساعدات، فحتى التلويح بالعصا الاقتصادية الغليظة في وجهها قد يأتي بنتائج عكسية ويزيد تصدع الصف الأوروبي

قمة حاسمة لدعم أوكرانيا

أوروبا تلوح بالعصا الاقتصادية في وجه المجر إذا عرقلت الدعم

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

يواجه الاتحاد الأوروبي أزمة على مستوى القرارات الاقتصادية المصيرية، والمتعلقة على وجه الخصوص بـ«التداعيات المالية للغزو الروسي لأوكرانيا»، فرئيس حكومة المجر القومي المحافظ فيكتور أوربان أصبح ظاهرة «أوربانية» ذات سحر خاص في معسكر اليمين القومي المحافظ في القارة العجوز. الرجل يقف معانداً خطط أوروبا صرف نحو 50 مليار يورو (54 مليار دولار) دعماً للاقتصاد الأوكراني في السنوات الأربع القادمة. وتأجل حسم القرار من ديسمبر/كانون الأول الماضي بـ«فيتو» أوربانّي إلى قمة الأوروبيين اليوم الخميس، في بروكسل، وعلى مستوى «البرلمان الأوروبي»، يرون أنه بدون الدعم المالي للاقتصاد الأوكراني فإن الجبهات ستتأثر، وربما تنهار بفعل تكاليف الحرب الطاحنة المتواصلة منذ الغزو الروسي للبلد في فبراير/شباط 2022.

قبيل القمة الأوروبية الحاسمة (اليوم) في بروكسل، وفي سياق ضغوط على فيكتور أوربان، من أجل الإفراج عن الأموال لمصلحة كييف، سربت «مصادر أوروبية» لصحيفة «فاينانشال تايمز» البريطانية، الاثنين الماضي، أن بروكسل بصدد تطبيق خطة «سرية» لاستهداف الاقتصاد المجري، بما فيها تخويف المستثمرين وقطع تمويل بودابست. سرعان ما ذهبت مصادر أخرى، الثلاثاء الماضي، إلى «نفي» الخطة. ومع ذلك فإن أثار «الامتعاض» الأوروبي من سياسات أوربان متواصلة منذ سنوات، مساهمة في تنغيص وحدة حال ومواقف أوروبا. فبالرجل متهم بممارسة «ابتزاز» بحق الدول الـ 26 الأخرى في المعسكر الأوروبي، ما يكشف أن حالة من اليأس تدب في أروقة العمل الأوروبي المشترك. إذ مجرد التلويح بغض النظر عن صحة الوثيقة بتخريب اقتصاد دولة عضو يعني وصول الأمور إلى ذروتها، لما يحمله ذلك من نتائج وخيمة على كل اقتصادات القارة المتشابكة. هذا إلى جانب غياب الإجماع أصلاً على استخدام العصا الاقتصادية الغليظة بوجه دولة عضو، خشية أن تلحق دولاً خرى مستقبلاً نفس الإجراءات. وحاولت بودابست خلال الساعات اللاحقة لنشر «الخطة» التواصل الدبلوماسي المباشر مع أوكرانيا، وعلى أساس طرح أوربان خطة بديلة لسد أوروبا عجز الميزانية والاقتصاد المترنح في كييف.

خلفيات الصداع المجري

منذ العام الماضي ورئيس حكومة المجر أوربان يُتهم بأخذ أوكرانيا «كرهينة» في معاركه مع الاتحاد الأوروبي، ليس فقط لاتهامه بأنه «صديق» الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بل لأنه على المستوى المالي يجعل الميارات حجر زاوية في علاقته بالقارة العجوز. فبروكسل حجبت نحو 30 مليار يورو عن بودابست، بسبب اتهام التحالف الحاكم «فيديز» بزعامة أوربان تقويض الأسس والمبادئ التي يقوم عليها النادي الأوروبي، وخصوصاً لناحية فصل السلطات، بعد أن اتهم بالتحكم بها وجعل هذه السلطات مركزية. إذا المسالة واضحة، أقله منذ قمة الأوروبيين في ديسمبر/كانون الأول الماضي، في إطار «المقايضة». ومع أن بروكسل قالت قبل نحو شهر إنها ستفرج عن نحو 10 مليارات يورو من حصة المجر من حزمة مساعدات لإنعاش الاقتصاد، وأكدت أنها ليست في سياق المقايضة، إلا أن ذلك ليس ما يطمح إليه أوربان على ما يبدو من اتساع الخلاف المستمر طبلة اسابيع سبقت القمة اليوم الخميس. فالافراج عن بعض الأموال المجرية مشروط أوروبياً بتبني المجر رسمياً تغييرات معلنة على تشريعاتها، من خلال نشرها في الجريدة التشريعية المجرية. ترى الدول الـ26 الأخرى في الاتحاد الأوروبي، أقله ظاهرياً، حسم تمرير حزمة الـ50 مليار يورو لكييف، بعد أن وصلت الأمور في البلد الذي تعصف فيه الحرب إلى الحضيض الاقتصادي. وفي المقابل يُظهر أوربان بأن المسألة لا تتعلق بالأموال ولا بغيتو ضد دعم الاقتصاد الأوكراني. فحتى في قضية حسم عضوية كييف في النادي الأوروبي يبدو ساسة بروكسل متخوفين من أنه يحاول استخدام حق النقض (الفيتو) لمصلحة موسكو. فمعظم الأمر يتعلق بمعارضة دعم أوكرانيا في حربها مع روسيا، وهو يلقى بذلك ما يشبه الحماسة في معسكرات أوروبية قومية محافظة، بمن فيهم رئيس حكومة سلوفاكيا روبرت فيكو، والقوميون المتشددون في بولندا والنمسا، وبين قوى أميركية راغبة بوقف الدعم العسكري والمالي لأوكرانيا.

أوربان ليس وحيداً

عملياً تعيش كييف وداعموها الغربيون حالة غياب يقين إذا ما توقف الدعم المالي الغربي لمواجهة مازقها الاقتصادية. فبدون هذا الدعم يصعب على أوكرانيا الصمود في وجه روسيا، وذلك أكثر ما يخيف الغربيين على المستوى الاستراتيجي السياسي، مفترضين أن الانهيار الاقتصادي "سيمنح بوتين رخصة تقسيم الغربيين للاستمرار في خطط التوسع إلى ما هو أبعد من أوكرانيا"، كما يذكر لـ«العربي الجديد» عضو البرلمان الأوروبي الدنماركي نيكولاي فيلومسن. على مستوى القارة الأوروبية باتت الأعين القومية المتشددة، من إيطاليا وفرنسا وبعض شرق أوروبا إلى النمسا فألمانيا وصولاً إلى قوى إسكندنافية، تراقب عن كثب تحتكيات أوربان، باعتبارها «بروفات» لما يمكن أن تقوم به إذا ما أصبح القرار الأوروبي بيدها.

فالامتعاض من الصرف المالي الأوروبي على أوكرانيا لم يعد سراً، رغم رفض كثيرين لمنطق الغزو والضم. ففي الفترة الممتدة من فبراير/شباط 2022 وحتى نوفمبر/تشرين الثاني 2023 قدم الاتحاد الأوروبي نحو 65,6 مليار يورو دعما لكييف، منها 40 مليار على شكل دعم إنساني واقتصادي ونحو 25 مليار يورو واحدة لتغطي السنوات الأربع القادمة، بينما أوربان يريد ببساطة «التوصل إلى حلول وسط للتصويت سنوياً على كل حزمة لوحدها، ما يبقي الفيتو بيده خلال السنوات القادمة»، وفق فيلومسن، الذي يرى أن هذه الطريقة تهدف إلى «ممارسة المزيد من الابتزاز». والاقتصاد الأوكراني بطبيعة الحال غير قادر على النجاة دون الدعم الأوروبي المقرر، حيث من الممكن أن تنهار الإدارات العامة للدولة، بحسب أيضا ما حذر رئيس أوكرانيا فولديمير زيلنسكي خلال قمة جمعته في أوسلو بقادة دول «مجموعة الشمال» الشهر الماضي. ووفقا لتقرير صندوق النقد الدولي الصادر في مارس/ آذار الماضي فإن أوكرانيا ستعاني في العام الحالي 2024 عجزاً في المالية العامة قدره 26 مليار يورو، وفي 2025 بنحو 22 ملياراً وفي 2026 بـ 13 مليار يورو. ومع أن الأوروبيين مرروا الجزء الأخير من حزمة المساعدات السابقة عن عام 2023، بنحو 18 مليار يورو، لكن ذلك يبدو غير كاف. فتوقف التمويل بفعل الفيتو المجري «سيكون بمثابة ضربة في وجه الجنود الأوكرانيين على الجبهة، الذين يأملون في مستقبل في الاتحاد الأوروبي» وفق ما أشار الرئيس الأوكراني في اجتماعه مع قادة دول الشمال في أوسلو.

> أوروبا تخطط لصرف 50 مليار يورو لأوكرانيا

أرهاف الحرب المالي

فهمت رئيسة وزراء الدنمارك ميتا فريدركسن السجال الأوروبي مع فيكتور أوربان باعتباره خطراً على وحدة حال القارة الأوروبية. وفريدركسن، التي تُعبر ضمنياً عن قادة أوروبيين آخرين متحمسين لاستمرار دعم أوكرانيا في حربها مع روسيا، أكدت أنه «يجب على الأوروبيين عدم إظهار أنهم يعانون من إرهاق الحرب، فبوتين يأمل في انقسامنا وإرهاقنا. ومن المحرج أن نُشعر الأوكرانيين أننا تعبنا». غير بعيد عن ذلك ذهب رئيس المجلس الأوروبي تشارلز ميشيل، حين أكد على وجوب تقديم الدعم المالي والعسكري والسياسي لأوكرانيا «وعلينا التوصل إلى حل للاتفاق على توفير الـ50 مليار يورو لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل لأوكرانيا».

تأثير هائل على القطاع الزراعي

جدد رئيس الوزراء المجري فيكتور اوربان، الثلاثاء، رفضه تقديم المساعدات لاوكرانيا على مدى اربع سنوات، معتبرا ان اوكرانيا تشكل، بعيدا عن النزاع، «تحديا كبيرا» لاوروبا. واضاف، وفق ما نقلت فرانس برس عن المقابلة، مساء الثلاثاء: «علينا ان نكون حذرين للغاية لان اوكرانيا دولة ضخمة» وان تقاربها او حتى انضمامها الى الاتحاد الاوروبي «سيكون له تاثير هائل وكارثي على الاقتصادات الاوروبية، خاصة في القطاع الزراعي».

رئيس حكومة المجر عارض صرف المساعدات في قمة أوروبية عقدت الشهر الماضي (Getty)

المزارعون يحاصرون بروكسل وباريس

بروكسل ـ **العربي الجديد**

أغلق مزارعون مزيداً من شرايين حركة السير في شتى أنحاء بلجيكا، امس الأربعاء، في إطار سعيهم إلى تعطيل التجارة بالموانئ الرئيسية في مسعى مستمر للوصول إلى أسعار أفضل لمنتجاتهم وتقليص الروتين الحكومي للقيام بعملهم.

لم تشهد التجمعات الاحتجاجية، التي دخلت يومها الرابع الآن وتأتي في إطار تظاهرات للمزارعين بجميع أنحاء دول الاتحاد الأوروبي، سوى بضع مئات من الجرارات التي تعطل حركة السير في جميع أنحاء الدولة التي يبلغ عدد سكانها 11,5 مليون نسمة. وبسبب الاحتجاجات، يواجه مئات الآلاف من البلجيكيين اضطرابات، ويكافحون من أجل الوصول إلى مقرات أعمالهم، أو يضطرون إلى إلغاء زياراتهم إلى الأطباء. ويعتزم المزارعون أيضا الاحتجاج خارج مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل خلال قمة زعماء الحكومات، المقررة اليوم الخميس.

وفي فرنسا المجاورة، حاصر المزارعون المحتجون المكاتب الحكومية بالسماد، وأحاطوا باريس بحواجز مرورية من الجرارات وحزم القش. وعلى الرغم من الاضطرابات واسعة النطاق، تتعامل حكومة رئيس الوزراء البلجيكي الكسندر دي كرو مع الاحتجاجات بحذر شديد. ونقلت وكالة أسوشييتدبرس، أمس، عن دي كرو قوله «من المهم أن نستمع إليهم.. إنهم يواجهون تحديات هائلة»، بدءاً من التكيف مع تغير المناخ ومكافحة التلوث البيئي.

مزارعون غاضبون من ارتفاع تكاليف الانتاج يقطعون الطرف بعنات الجرارات (فرانس برس)

انتعاش إنتاج المصانع في اليابان

طوكيو ـ **العربي الجديد**

انتعش إنتاج المصانع في اليابان في ديسمبر/ كانون الأول 2023، وهو ما يدعم الدلائل بأن الاقتصاد المتعثر عاد إلى النمو في الربع الأخير من العام الماضي حتى مع استمرار الشكوك حول قوة الطلب المحلي. قالت وزارة الصناعة، أمس الأربعاء، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية، إن الإنتاج الصناعي ارتفع بنسبة 1,8% مقارنة بشهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بعد انخفاضه في الشهر السابق، مع توسع إنتاج الآلات والمواد الكيميائية. وكان هذا أكبر مكسب منذ يونيو/ حزيران، على الرغم من أنه أقل من التوقعات المتفق عليها بزيادة قدرها 2,5%. لكن تقريرا منفصلا أعطى صورة أكثر قتامة للاقتصاد، حيث انخفضت مبيعات التجزئة بنسبة 2,9% عن نوفمبر/ تشرين الثاني، على الرغم من أنها أعلى بنسبة 2,1% من مستويات العام السابق. ويشير الضعف في تجارة التجزئة إلى الهشاشة المستمرة في الاقتصاد، حيث يراقب المستهلكون بعناية الإنفاق وسط أقوى دورة تضخم منذ عقود. جاء الإنتاج بدعم من صادرات أقوى من المتوقع خلال الشهر الماضي، مع ارتفاع الشحنات إلى الولايات المتحدة بمعدل يتجاوز رقمين عشريين، وارتفاع الشحنات إلى الصين للمرة الأولى منذ أكثر من عام. لكن المحللين يحذرون من أن الطلب الخارجي من المرجح أن يتعثر في المستقبل نظراً للتباطؤ المتوقع في الاقتصاد العالمي، وسط تقديرات بتباطؤ النمو في كل من الولايات المتحدة والصين هذا العام.

التعافي الإنتاج جاء بدعم من نمو الصادرات الشهر الماضي (Getty)

كوريا الجنوبية تشكو من الحمائية الأميركية

سيئول ـ **العربي الجديد**

تشكو كوريا الجنوبية من الإجراءات الحمائية والقيود الأميركية بحق السلع التي تدخل فيها المعادن والمكونات الصينية، مشددة على أن هذه القيود تضر في النهاية بصادراتها. ودعت كوريا الجنوبية الولايات المتحدة، إلى وضع «لوائح معقولة» بشأن الحد من مصادر المعادن والمكونات الحيوية من دول مثل الصين، لتتمكن الشركات من الحصول على حوافز تعزيز صناعة السيارات الكهربائية الأميركية.

وذكرت وكالة يونهاب الكورية إن «كانغ إن .سون» النائبة الثانية لوزير خارجية كوريا الجنوبية، نقلت هذا الموقف إلى هوسيه فرناندين، وكيل وزارة الخارجية الأميركية للنمو الاقتصادي والطاقة والبيئة، خلال المحادثات السنوية رفيعة المستوى حول التعاون الاقتصادي التي جرت، أمس الأربعاء، في العاصمة سيئول.

ووفق الوزارة دعت كانغ الولايات المتحدة إلى «صياغة لوائح معقولة تأخذ في الاعتبار واقع سلاسل التوريد»، خلال تنفيذ التوجيهات الصادرة في قانون خفض التضخم الأميركي بشأن «الكيانات الأجنبية المثيرة للقلق» وفق وصف القانون.

وقد أعربت كوريا الجنوبية عن مخاوفها بشأن القواعد المنصوص عليها في قانون خفض التضخم الأميركي الجديد بشأن تعزيز التكنولوجيات الخضراء، قائلة إنه من الصعب تقليل الاعتماد على الصين بدرجة كبيرة خلال الإطار الزمني المحدد بموجب القانون.

وبموجب القواعد، فإنه بدءاً من عام 2025 لا يجوز أن تحتوي السيارة الكهربائية المؤهلة للحصول على حوافز ضريبية على أي معادن مهمة تم استخراجها أو معالجتها أو إعادة تدويرها بواسطة الكيانات الأجنبية المثيرة للقلق. وبدءاً من هذا العام، لا يجوز أن تحتوي السيارة الكهربائية المؤهلة على أي مكونات للبطاريات تم تصنيعها أو تجميعها بواسطة تلك الكيانات الأجنبية.

وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، أعلنت الحكومة الأميركية أن الصين وروسيا وكوريا الشمالية وإيران هي دول مدرجة على قائمة الكيانات الأجنبية المثيرة للقلق. ويُنظر إلى تلك القواعد على أنها جزء من الجهود الأميركية لتقليل الاعتماد على الصين، أكبر مورد في العالم للمواد الرئيسية للمركبات الكهربائية، وسط التنافس الاستراتيجي بين واشنطن وبكين.

وقالت وزارة الخارجية الكورية إن «كانغ» سلطت الضوء على استضافة الشركات الكورية الجنوبية في السوق الأميركية، والتي ساهمت في خلق فرص العمل وتعزيز سلاسل التوريد، وطلبت اهتمام واشنطن حتى تتمكن الشركات من الحصول على الإعفاءات الضريبية والإعانات.

من الصعب تقليل اعتماد كوريا الجنوبية على الصين في مكونات الانتاج (Getty)

رأي

ماذا لو كانت خدعة!

جواد العناني

ماذا لو كانت كل الاستعراضات العنترية لقادة إسرائيل ليست سوى خدعة لإيهام العرب والفلسطينيين أنهم لا يريدون وقف القتال، تاركين للعرب وأهل غزة المطالبة بذلك؟ فهل هذا الاستعراض سينفع إسرائيل في التفاوض؟ وهل سيؤدي ذلك بالضرورة إلى إظهار الجانب الفلسطيني أنه هو الطرف الأضعف، بينما الذي يريد إيقاف الحرب، ويتحرك شوقاً لها هو الجانب الإسرائيلي؟

ماذا لو كانت تصريحات نتنياهو وغالانت وغانتس أن الحرب سوف تمتد لأشهر ليست إلا لعبة بوكر يناورون بها على الجانب المقاوم لكي يطلب بنفسه ما يرجو الإسرائيليون الحصول عليه؟ ونحن في الجانب العربي قبلنا ادعاءات إسرائيل بالرغبة في إطالة أمد الحرب على علاته، وصرنا ننظّر له. فمن قائل إن نتنياهو يطيل أمد الحرب لكي يبقى أطول مدة في السلطة، ولكي ينجو من المحاكمات التي تنتظره لاتهامه بسوء الائتمان، بل وذهب البعض إلى الحد الذي يعتقد فيه أن الحرب كلها قد صممت من قبل خبثاء، في الظلام دفعوا المقاومة وأغروها بهجوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 لكي تبدأ الحرب؟ وقد قبل الغالبية من الكتاب المحللين والخبراء بهذه الفرضيات وبنوا عليها نماذج طويلة.

وأثير السؤال المحير إن كانت إسرائيل هي التي ترغب في إيقاف الحرب والقتال على غزة، بل وتريد هذا الإيقاف قبل المقاومة وبرغبة تفوق رغبة المقاومة بذلك من عدد من المنطلقات الهامة.

أولها أن إسرائيل لم تخض حرباً ضروساً بهذه الشدة وبهذه المدة التي تقترب سريعاً من الأربعة أشهر من قبل. وإطالة أمد الحرب لأشهر إضافية كما يصرح قادتها سوف تعني أن اسرائيل ليست محصنة، وأن فئة قليلة من المؤمنين بالله والراغبين في الشهادة قادرون على هدم كل ما بنوه من أوهام القوة في رؤوسنا نحن العرب، وفي رؤوسهم حيث باتوا هم أنفسهم يصدقون ذلك. ولكن الوهم سوف يسقط قريباً مع تزايد ضحاياهم، واكتساب المقاومة الباسلة مزيداً من الثقة أنهم قادرون مع الوقت على إيقاع خسائر أكثر وأكثر بين صفوف الجيش الإسرائيلي.

وثانيها هو أن أنصار إسرائيل إقليمياً ودولياً سوف يصلون إلى مرحلة الحرج من قيام إسرائيل بمزيد من القتل وسفك دماء المدنيين، ويصل بهم الأمر إلى حد الإعياء، فيتخلوا عنهم. وقد لاحظنا أن نتنياهو المفلس قد بدأ يعود تدريجياً إلى الوسائل الصهيونية البالية في محاربة العرب والمقاومة مثل القول إن إسرائيل تدافع عن نفسها، وإن قتلها للأطفال والنساء هو مسؤولية المقاومة المختبئة خلفهم، وإن كل من ينتقد إسرائيل هو معاد للسامية.

صندوق الأعيب هذا ساذج ويجب ألا ينطلي على أحد، وكثيرون من الأوروبيين والأميركيين من ضاق ذرعاً بهذا لأنه يحملهم ذنوباً ويكلفهم أموالاً وعتاداً في حرب لن تنفعهم أبداً. صحيح أن هؤلاء لا يريدون زوال إسرائيل ولا خسارتها، ولكنهم أيضاً لا يريدون أن يقفوا إلى جانب إسرائيل الظالمة المعتدية.

وثالثها أن إسرائيل تتكبد خسائر كبيرة جداً، وحتى نهاية الأشهر الثلاثة الأولى قُدرت تكاليف الحرب عليها بأكثر من (70) مليار دولار. وأنا واثق أن كلفة الحرب حتى نهاية الشهر الرابع من الحرب لن تقل عن(85) مليار دولار، نتيجة لتراجع الإنتاج، ونقص الصادرات، وكلف الرواتب المدفوعة للمرتزقة بمن فيهم القلة التي تحارب معهم ممن يسمون بعرب إسرائيل، وكذلك تراجع الضرائب والإيرادات الحكومية، وكلف العتاد والذخائر، والتعويضات عن القتلى والجرحى، وتراجع سمعة إسرائيل كقوة عسكرية تستطيع فعل كذا وكذا ما سيؤدي إلى نقص الطلب على الخدمات العسكرية والدفاعية والتجسسية، وإذا استمرت الحرب لسنة كاملة، فإن يهود العالم سوف يضطرون إلى تغطية هذه الكلف، ولذلك ستتحول إسرائيل بالنسبة لهم إلى مصدر نقص في الأموال بدلاً من كونها قادرة على تمويل نفسها من إنتاجها ومن أرباحها المتحققة من الهيمنة الكاملة على الاقتصاد الفلسطيني، وأما بعض الدول التي كانت تظن أن إسرائيل واللوبيات الصهيونية في أوروبا وأميركا قادرة على التوسط لها، وتوفير التكنولوجيات والتمويل التنموي، فسترى أن لهذه الوساطة كلفة عالية، وستسعى للتعامل مع دول أخرى لا تحتاج لهذه الوساطة مثل الصين، أو روسيا أو بعض الدول الأوروبية.

ورابعها أن استمرار الحرب دون تمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها سيعطي كل المقاومين الحاليين والمقاومين المتوقعين أن يزدادوا بمعدلات نمو عالية، سوف يعرض إسرائيل لحروب أشد وأقسى في المستقبل. وأن ازدياد وتيرة الحروب سيضع إسرائيل في نفس الموقع الذي سقط فيه «الغزاة» في منطقتنا عبر العصور. وسوف أثير نقطة هنا وهي أننا لو أجرينا تحليلاً لخريطة الجينات لدى غالبية المواطنين في شرقنا العربي لرأينا أنها متنوعة كثيراً. وقد أشار أحد خبراء علم الجينات الأردنيين من المشهود لهم دولياً إلى أن معظم اليهود الذين كانوا في منطقتنا ولم يرحلوا عنها، قد اعتنقوا الإسلام مع الوقت، وتزوجوا من المسلمين العرب الذين ستجد إن في تركيبتهم نسبة أعلى من خصائص الاثنية اليهودية من كثير من يهود إسرائيل الذين لم ينسلوا من بني إسرائيل، وهذا ينطبق على الآثار الأوروبية في جيناتنا وعلى الرومان ومن قبلهم اليونان، والمغول والتتار والأتراك والصليبيين والأكراد وجنسيات أخرى في الخليج وجنوب العراق (هندية) وغيرها. وهذا التنوع الجيني بين عرب المشرق خاصة يدل على أن حضارتهم وثقافتهم غالبة. وأن الغزاة ليس أمامهم إلا واحد من بديلين: إما الاندماج في المنطقة والتحول إلى مكون فيها، أو الهزيمة والخذلان والخروج منها. وهناك الكثير من المؤرخين اليهود من يعرف ذلك.

خامسها هو انكشاف قادة إسرائيل وكثير من شعبها أو ساكنيها أنهم هم العنصريون الذين يدعون الأخلاق، والمغرورون بأنفسهم، والمعتقدون أنهم شعب الله المختار الذي يخولهم قتل الآخرين، علماً أن هذا لا ينفي أن فيهم كثيرين (ولكن ليس العدد الكافي لردع الطغمة الفاجرة منهم) ومن يعترفون أن أكثر الشعوب التي حمتهم ووقفت إلى جانبهم هم المسلمون والعرب.

هناك فوائد كثيرة للمقاومة إن طال أمد الحرب رغم دماء الأطفال والنساء، ورغم كل الدمار المنحط الذي تسببت به أسلحة إسرائيل الفتاكة. ولذلك يجب أن نثير السؤال: من له مصلحة أكبر في استمرار الحرب هل هم الاسرائيليون وممَّ وراءهم أم هم المقاومون الفلسطينيون الذين برهنوا على شجاعة نادرة؟